

كان ما يزال مطبقا ومن أجل تبرير ايقافه — قيل بأن الدول العربية المنتجة قد تضررت من جراء ذلك أكثر مما تضررت البلدان المعادية التي تمت مقاطعتها أو ان خسارتها كانت أكبر ، وهذا غير صحيح . ان مما لا شك فيه ان قطع البترول العربي عن الدول المعادية قد قلل من صادرات كل بلد عربي منتج بنسبة متفاوتة من بلد لآخر حسب الكميات التي كان يصدرها لتلك البلدان المعادية وأنقص بالتالي مؤقتا من دخل البلدان العربية المنتجة . ولكننا لا نستطيع ان نتكلم هنا عن « خسارة » حقيقية تصيبنا ، فكل الذي حصل ان صادرات نفطنا قلت خلال فترة المقاطعة وبقيت الكميات التي كانت ستصدر مخزونة في باطن الارض العربية الى أن يحين وقت تصديرها . واذا كان دخل الدول المنتجة قد انخفض بنسبة انخفاض الانتاج والتصدير فقد كان من الممكن مجابهة ذلك بشيء من التكتشف والاستغناء عن المصاريف الكمالية بل انه كان لا بأس في سبيل الهدف النبيل الذي من أجله قطع النفط ، لو ثبتت جدوى وفعالية الاجراء ، أن يتم تأجيل بعض مشاريع التنمية العربية فمثل ذلك يكون قدرا معقولا من التضحية في سبيل قضية أكبر .

ولذا فاننا لا نوافق على هذا النقد الذي وجه لاجراء منع النفط ، ولكن لنا عليه مأخذا آخر أهم ، وهو انه كان محدود الفعالية : فاذا كان قد أحدث أثره الضار على الدولتين المعاديتين ، أمريكا وبريطانيا ، بتحميلها خسارة مادية بينا أبعادها فإنه لم يفلح في خلق مجاعة نفطية حقيقية لديهما ولم يحملهما على تغيير مواقفهما المعادية . فهل تعتبر هذا الضرر المادي كافيا وفعالا وعلى مستوى المعركة المصرية التي نواجهها وأهمية سلاح النفط العربي ؟ ان أمريكا قد اعترفت حسب بعض مصادرها الرسمية بأن خسارتها المادية نتيجة قطع النفط العربي كانت مقدرة بحوالي ( ٢١ ) مليون دولار شهريا أي ما يبلغ حوالي ( ٢٥٠ ) مليون دولار سنويا لو ان اجراء قطع النفط العربي دام سنة كاملة — مع انه لم يدم فعلا الا بضعة اسابيع كما هو معروف . ولكننا نعلم ان الولايات المتحدة تقدم لاسرائيل كل سنة مئات الملايين من الدولارات فهل مما يؤثر عليها تأثيرا فعالا ان تتحمل عبئا اضافيا مؤقتا في سبيل حليفتها وقاعدتها المتقدمة : اسرائيل — مقداره ( ٢١ ) مليون دولار شهريا او ( ٢٥٠ ) مليون دولار سنويا ؟ كما ان انتاج وتصدير النفط كان متواصل للبلدان الاخرى المستوردة ، وهو الانتاج والتصدير الذي تقوم به الشركات الاجنبية نفسها ، وعلى رأسها الشركات الامريكية والبريطانية ، وتواصل جني الارباح التي تعوضها اضعافا عن أية خسارة مؤقتة وتبقى هذه الارباح تساهم في ميزان مدفوعات البلدين كما سبق أن بينا .

وهذا الاجراء بتطبيقه ضد أمريكا وبريطانيا وحدهما لم يخلق المجاعة النفطية المطلوبة والتي تجعل منه سلاحا فعالا وأسباب فشله في تحقيق ذلك كثيرة منها : انه على محدودية آثاره وفعاليتته ، لم ينفذ بدقة وقد حصل في تنفيذه كثير من التلاعب نظرا لان الشركات الامريكية والبريطانية التي تنتمي الى البلدان المعادية التي فرضت عليها المقاطعة — هذه الشركات بقيت مستمرة في الانتاج والتصدير فُلجأت للتلاعب لصالح بلدانها لا سيما وان لديها فروعاً في مختلف البلدان الاوروبية وهي تستطيع ان تنقل النفط من بلد لآخر بسهولة ودون عوائق . وهذا يدلنا على مدى ضعف سلاح النفط في أيدينا حسب الوضع الحالي نتيجة سيطرة الشركات الاجنبية الاحتكارية التابعة للبلدان المعادية على عمليات انتاج نفطنا واستغلاله وتصديره ، وطالما لم تتوفر لنا السيطرة والرقابة الحقيقية والإشراف الفعال على عمليات انتاج نفطنا واستغلاله وتصديره مع امكانيات توجيه هذه النشاطات لتحقيق المصالح العليا لبلادنا . فهل نستطيع استخدام هذا السلاح استخداما حقيقيا فعالا ضد أعدائنا اذا كان هذا السلاح خارجا عن سيطرتنا وواقعا تحت سيطرة شركات اجنبية ينتمي القسم الاكبر منها لاولئك الاعداء أنفسهم ؟

ومما لا شك فيه أن قصر اجراء المنع على بلدين ، هما أمريكا وبريطانيا ، قد سهل